



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

مقترح برنامج عمل الحكومة
للفصل التشريعي السادس عشر
(2022/2021 – 2025/2024)

استقامة واستدامة:
لبناء شبكة أمان اجتماعي للكويتيين

تم تقديمه لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه
بمناسبة الدعوة السامية للحوار الوطني (5-14 أكتوبر 2021)

إعداد

د. حسن عبدالله جوهر
د. بدر حامد الملا
عبدالله جاسم المضيف
مهلهل خالد المضيف
مهند طلال الساير
د. حمد أحمد روح الدين



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

● المقدمة:

تواجه دولة الكويت جملةً من التحديات الصعبة جراء استمرار الاختلالات الهيكلية المتراكمة في بنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي لم تنل حقا من المعالجة على أسس منهجية ومهنية، وبات من غير المحتمل تأجيل استحقاقات إصلاحها أو هدر المزيد من الوقت لتشخيصها وبحث مسبباتها، لما يشكل أي تأخير في تحمل المسؤولية المباشرة والفورية لمعالجتها من مخاوف جدية لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ناهيك عن الخسائر المترتبة على هدر الوقت لفرص القيمة المضافة والمردود الإيجابي لاستثمارها، وانتهاءً بمخاطر عدم قدرة استدامة الدولة في الوفاء بالتزاماتها الدستورية تجاه مواطنيها.

فالاختلالات الجسيمة التي نعاني منها، وإن كانت ناجمة عن سوء الإدارة الحكومية وفشل القائمين عليها وغياب القرارات الرشيدة والبرامج التنموية وهدر الأموال العامة وتفشي صور الفساد المالي والإداري، إلا أنها ليست قدراً محتوماً يجب الاستسلام له، كما أن تجاوزها واستبدالها بما يتناسب مع طموحات الشعب الكويتي والريادة التاريخية لبلدنا ليس أمراً مستحيلاً إذا ما توفرت لذلك الإرادة الصادقة وحسن استثمار الوسائل المتاحة وفي مقدمتها المورد البشري الوطني، وهذه هي المسؤولية الدستورية والاستحقاق التاريخي الذي يتوجب على السلطتين التنفيذية والتشريعية إيجاد المسارات الحقيقية لإصلاحها التزاماً منهما بالدستور، وخاصة وفق المادة (50) منه، التي نصت على أساس فصل السلطات مع تعاونها كنظام للحكم، لتتجسد به معنى الديمقراطية التي تكون السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً.

واستناداً على المادة (98) من الدستور بأن "تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجهما إلى مجلس الأمة"، فإن برنامج العمل المرفق هو تعبير عن إرادة



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

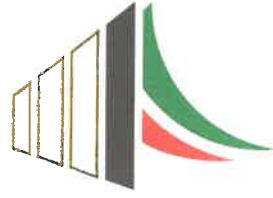
State of Kuwait

دولة الكويت

الأمة المتمثلة في نتائج الانتخابات العامة لعام 2020 وأولويات الشعب الكويتي وتطلعاته في هذه المرحلة التي عبّر عنها في صناديق الاقتراع واختار بموجبها ممثليه لمجلس الأمة، الأمر الذي يتوجب على الحكومة احترامها ورصدها والتقدم بها لتنفيذها خلال فترة ولايتها الدستورية كأهداف رئيسية، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على متطلبات تحقيقها ورصد الموازنات المالية لإنجازها من خلال التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة عملاً بمسؤولياته الدستورية المقررة عليه في المادة (127) من الدستور.

وإعمالاً لمبدأ الرقابة في إطار احترام الأغلبية البرلمانية والإرادة الشعبية، فإن الحصيلة المرحلية لهذا البرنامج يجب أن يستعرضها رئيس مجلس الوزراء في جلسة أو أكثر يعقدها مجلس الأمة لهذا الغرض للمناقشة والتقييم والمحاسبة في كل دور انعقاد من أدوار الفصل التشريعي السادس عشر، وبذلك يتحقق معنى الاستقامة في أعمال الجهات الحكومية لتحقيق الاستدامة والرخاء للشعب الكويتي بمختلف الميادين في حاضره ومستقبله.

وينطلق برنامج عمل الحكومة من رؤية واقعية ومستحقة تستند على أربعة مرتكزات رئيسية تمثل شبكة الضمان والأمان الاجتماعي لكل أسرة كويتية، باعتبارها أساس المجتمع ويحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها كما جاء في المادة (9) من الدستور، وتشمل هذه الركائز كل من التوظيف والإسكان والتعليم والصحة، وتعتبر هاجس كل أب وأم وزوج وزوجة والأبناء، بل كل مواطن في المجتمع الكويتي في الحاضر والمستقبل، وتتصدر هذه الاستحقاقات أولويات الغالبية الساحقة من الكويتيين لما تعانيه من اختلالات جسيمة وتدني مستوى الخدمات والاستدامة فيها، رغم كونها من أهم وأخطر مؤشرات التنمية البشرية ورصيد الأمم ومكانتها في الترتيب العالمي ومنزلتها في القدرة التنافسية.



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

كما تعتبر هذه المرتكزات المتطلب الأول لتوجيه طاقات الدولة وإمكاناتها المختلفة نحو تحقيقها والحفاظ على ديمومتها، وهو الاستحقاق الذي يلزم معها جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية الشاملة، وصولاً إلى تحقيق الإدارة الرشيدة والاقتصاد الوطني المنتج وتغيير الهيكل الرتيب القائم على مفهوم الدولة الريعية المعتمدة على مورد وحيد للدخل وهو النفط الخام، واستبدال ذلك بالاستثمار الأمثل للمورد البشري.

فما تعاني منه الدولة من عجز مالي مستمر هو نتاج الفلسفة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة قبيل وبعد الاستقلال، والقائمة على مبدأ توزيع الثروة وبناء دولة جديدة انفردت فيها الحكومة كمحرك أساسي ووحيد للاقتصاد، دون مراعاة متطلبات الحياة العصرية المعقدة والتحديات الاقتصادية الكبيرة والدخول في عصر السرعة المعلوماتية والاقتصاديات الرقمية، وبناءً عليه لا يمكن معالجة العجز المتنامي في الميزانية من خلال حلول غير مدروسة العواقب كفرض الضرائب غير مباشرة أو السعي للاستدانة مما سينتج عنه خلل أكبر في الاقتصاد الوطني بل ستؤدي إلى عجوزات مستقبلية أخطر إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم التي ستدفع تكلفتها الحكومة قبل المواطن، كما أن سياسات التقشف الارتجالية ستؤدي إلى سحق الطبقة المتوسطة التي تعتبر الرافد الأكبر لأي وعاء ضريبي.

ومن أجل تحقيق متطلبات الركائز الأساسية الأربعة لشبكة الأمان الاجتماعي (التوظيف والإسكان والتعليم والصحة) وضمان ترجمتها على أرض الواقع واستفادة المواطن بشكل مباشر لا بد أن تتوفر الأرضية المناسبة لإنجاز أهدافها والبيئة الصالحة لاحتضانها ورعايتها والعمل على نجاحها في ظل استقرار مجتمعي ولحمة وطنية محفزة للجهود والمبادرات والخطط والبرامج والتشريعات الكفيلة بتحقيقها، وتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية في إطار



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الالتزام بالدستور وتمكين الرقابة الشعبية والجهات الرقابية على أداء جميع مؤسسات الدولة، والأهم من ذلك تحديد الأهداف المنشودة في برنامج عمل الحكومة المعلن والمواعيد الزمنية لإنجازها لفرض الرقابة والتقييم على القائمين بها، الأمر الذي يتطلب معه مجموعة من الإصلاحات والتطوير في العديد من المحاور كما سيأتي شرحها في هذا البرنامج.

أولاً: المرتكزات الأساسية لبرنامج عمل الحكومة

● الركيزة الأولى: التوظيف:

■ المستهدفات:

تبلغ قوة العمل في دولة الكويت (3) مليون عامل، بحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ويشكل الكويتيون (15%) منهم فقط، ويتركز (84%) من الكويتيين في القطاع العام مقابل (4%) منهم فقط في القطاع الخاص الذي يعتمد بشكل كلي تقريباً على العمالة الأجنبية، كما تشكل نسبة الكويتيين حالياً (15%) فقط في إجمالي قوة العمل في الدولة مقابل (85%) للعمالة الوافدة، مما يعتبر اختلالاً جسيماً في أهم مرافق الاقتصاد الوطني، ويكفي النظر لتدفق الخريجين الجدد إلى سوق العمل لفهم خطورة استمرار الاختلال فيه، إذ يتطلب توفير (96) ألف وظيفة جديدة لاستيعاب خريجي الأعوام الخمسة القادمة، بينما يقدر عدد الوظائف الجديدة المطلوبة خلال الـ (10) سنوات القادمة قرابة (190) ألف وظيفة بالإضافة إلى حوالي (300) ألف وظيفة جديدة خلال (15) عاماً من الآن.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

■ الإجراءات المطلوبة:

1. الانتهاء من سياسة الإحلال وتكوين الوظائف العامة في جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.
2. الانتهاء من سياسة الإحلال وتكوين الوظائف العامة والفنية في جميع الشركات الحكومية والشركات التي تمتلك الحكومة حصص في رأس مالها بحسب النسبة المئوية لحصتها خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.
3. إعداد خطة شاملة لأعداد الخرجين من الكويتيين في مختلف التخصصات والضمان الوظيفي لهم واستيعاب التدفقات الوظيفية إلى سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص لكل خمس سنوات للفترة من عام 2022 حتى 2035، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.
4. إقرار القانون بشأن تولي الوظائف العامة (مرفق نسخة من القانون).
5. إقرار القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (19) لسنة 2000م في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية (مرفق نسخة من القانون).
6. إقرار القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (19) لسنة 2000م في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية (مرفق نسخة من القانون).
7. إقرار مشروع إعادة هيكلة أجور القطاع العام (البديل الاستراتيجي) خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة البرنامج.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

● الركيزة الثانية: التعليم:

■ المستهدفات:

التعليم هو الرافد الأول لتغذية سوق العمل بالقوة البشرية الماهرة، وتعاني المنظومة التعليمية جملة من الاختلالات الجسيمة مما نتج عنه انحداراً متواصلاً في جودة مخرجاته العامة وعلى مستوى نتائج الكويت في الاختبارات العالمية لقياس الأداء في التخصصات العلمية (TIMSS) واختبارات القراءة (PIRLS) على كافة المراحل الدراسية والعمرية على الرغم من زيادة الإنفاق على التعليم العام بنسبة (63%) من العام 2011 حتى 2015، وزيادة الصرف على التعليم لكل طالب بواقع (38%) لنفس الفترة، مما يعكس تدني كفاءة الصرف بالنسبة إلى المخرجات التعليمية، وتسبب ذلك إلى خلق فجوة تعليمية تبلغ (4.8%) عاماً بمعنى أن مستوى خريج الصف الثاني عشر يكافئ مستوى خريج الصف السابع في الدول متقاربة الدخل مع دولة الكويت.

وتشمل الاختلالات في المنظومة التعليمية تذبذب المناهج العلمية وتغييرها المستمر وثباتها على الحشو المعلوماتي والتلقين والحفظ دون الاهتمام بالطرق التربوية الحديثة ومراعاة تحفيز جوانب الإبداع الفردية والاعتماد على النفس والتفكير النقدي وبناء الثقة في شخصية الطالب، بالإضافة إلى غياب معايير الترقية والتسكين الوظيفي للمعلم، كما تعاني غالبية المباني المدرسية من سوء التنفيذ والصيانة، مما يعكس مناظر غير حضارية لأهم المرافق العامة وتهيئة البيئة الجاذبة للدراسة، ولعل الأهم من ذلك كله غياب مرجعية عليا مستقلة لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم والرقابة عليها وتقييمها وتعدد الهيئات والمجالس التعليمية العليا عديمة الجدوى والفاعلية وصرف المبالغ الباهظة على القياديين فيها.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

ولا يختلف الحال على مستوى التعليم العالي وتنوعه العشوائي بين الجامعات الحكومية والخاصة والبعثات الداخلية والخارجية وسياسات القبول والابتعاث فيها، وطرق اختيار شاغلي الوظائف القيادية فيها بعيداً عن المفاضلة العادلة والمعايير الأكاديمية، الأمر الذي أدى إلى تكرار التخصصات الدراسية بما يفيض عن حاجة سوق العمل لها وضعف مخرجاتها وتراجع تصنيفها العالمي بشكل يثير القلق.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. إنشاء مرجعية عليا مستقلة واحدة تحدد استراتيجية التعليم الوطني في دولة الكويت ومساراته وأهداف المناهج التربوية، في إطار التفكير النقدي والثقة بالنفس والإبداع والاستثمار في الفروقات والقدرات الفردية، والرقابة عليها وتقييمها، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة.
2. إعداد خطة عاجلة لتحسين لترتيب دولة الكويت في الاختبارات الدولية والاولمبياد الطلابية، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة.
3. اعتماد الاختبارات الوطنية لمخرجات الثانوية العامة أو ما يعادلها بما يحدد جودة التعليم والمنافسة العادلة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأمنية والعسكرية وسوق العمل المناسب لمخرجات التعليم العام، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.
4. اعتماد برنامج سجل الطالب والتقارير الصادرة من خلاله بما يخدم عملية المتابعة والتوجيه والتحليل الإحصائي الدقيق، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

5. إقرار مشروع رخصة المعلم بما يخدم تقييم وتطوير الأداء التدريسي من خلال الورش والدورات التدريبية والحوافز التشجيعية للمعلم في مختلف المراحل الدراسية، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.

6. إقرار وتطبيق مشروع هيكل الإدارات المدرسية المطورة واستقلالية الإدارات المدرسية بما يخلق روح المنافسة والإبداع بينها، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (المقترح في أدراج ديوان الخدمة المدنية).

7. اعتماد تصميم المباني المدرسية الاقتصادية والذكية (من حيث الحجم والمساحة وتوفير متطلبات الاحتياجات التعليمية الأساسية والتكميلية للأنشطة والفعاليات الطلابية) لترشيد تكاليف البناء والصيانة، وذلك للمنشآت الجديدة وفي المدن السكنية الحديثة.

8. اعتماد رؤية وطنية حديثة وفق المعايير العالمية لتعليم وتأهيل وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة من جميع الفئات العمرية ومن مختلف أنواع الإعاقة الذهنية والحركية وصعوبات التعلم مع مراعاة الفروقات الفردية، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.

9. إقرار قانون إنشاء جامعة عبدالله السالم للعلوم التربوية (مرفق نسخة من القانون).

10. إعداد رؤية شاملة لاحتياجات سوق العمل من التخصصات المهنية والحرفية والفنية على ضوء رؤية الكويت 2035، وبناء منظومة متكاملة للتعليم الفني والمهني بالتخصصات المناسبة لها، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

11. إنشاء جامعة حكومية للعلوم التطبيقية الحديثة لتلبية احتياجات سوق العمل من تخصصات العلوم التطبيقية والفنية على ضوء رؤية الكويت 2035، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.

12. إنشاء مرجعية عليا مستقلة واحدة لتحديد مسارات التعليم الجامعي والعالي بمختلف أنواعها (الجامعات الحكومية، الجامعات الخاصة، البعثات الخارجية، البعثات الداخلية)، وإعادة النظر في تخصصاتها العلمية بما يتفق مع رؤية الكويت 2035 واحتياجات سوق العمل المستقبلية، وتنظيم معايير القبول والإيفاد فيها، والرقابة عليها تقييمها وفق معايير الحوكمة وجودة التعليم العالمية المعتمدة، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة.

13. تحديد مسارات البعثات الخارجية في إطار احتياجات سوق العمل المستقبلية وتشجيع الإيفاد للتخصصات الطبية والنادرة والعلوم المستقبلية وخلق الحوافز التشجيعية للالتحاق بالجامعات العالمية المتميزة.

14. إقرار قانون إنشاء جامعة نواف الأحمد للعلوم المستقبلية (مرفق نسخة من القانون)

15. إقرار قانون إنشاء جامعة الكويت العالمية للعلوم الطبية (مرفق نسخة من القانون).

● الركيزة الثالثة: الإسكان:

■ المستهدفات:

يعتبر السكن الخاص من أهم متطلبات الأمان الاجتماعي على الإطلاق، وأساس الاستقرار الأسري والمجتمعي، وفي ظل الغلاء الفاحش لأسعار العقار في دولة الكويت تبقى الرعاية السكنية الحكومية الخيار الوحيد للأغلبية الساحقة من الأسر



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الكويتية، وقد بلغت طلبات الحصول على الرعاية السكنية نحو (140) ألف طلب، جميعها للعوائل الشبابية حديثة النشأة، ويضاف إلى ذلك حوالي (7000) إلى (8000) طلب جديد سنوياً مما يشكل متوالية هندسية متعاطمة مع مرور الوقت، ولا يمكن استيفاء هذه الطلبات أو تحمل كلفتها المالية وفق السياسة الإسكانية القائمة، مما ينذر بتبعات خطيرة على مفهوم الضمان الاجتماعي.

ومن أهم التحديات التي تواجه تلبية احتياجات الأسرة الكويتية في السكن الخاص التمويل العقاري وتكاليف البنية التحتية وربما البنية الفوقية للمدن الإسكانية الجديدة، الأمر الذي يتطلب تحقيق استدامة التمويل العقاري الحكومي واستدامة الموارد المالية لأغراض البنية التحتية للمناطق الجديدة.

كما يشهد سوق العقار في دولة الكويت اختلالات خطيرة ساهمت في انتشار الجشع وتفشي صور الفساد الإداري والاستغلال غير المشروع لغير ذوي الشأن وتغلغل غير الكويتيين في التحكم بسوق العقار الكويتي، وصولاً إلى عمليات غسل الأموال المشبوهة على حساب المواطن الكويتي، مما يتطلب التدخل الفوري لوقف حالة الفوضى السائدة في سوق العقار.

لذا، يتوجب إقرار المتطلبات التشريعية التي تساهم على استدامة توفير السكن الخاص للمواطنين وسرعة حصولهم عليه عبر أدوات تنفيذية مبتكرة تعين الدولة على أداء التزامها الدستوري في هذا الشأن مع تخفيف الأعباء التمويلية على خزينة الدولة.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. إقرار قانون تطوير عمل بنك الائتمان الكويتي عبر الترخيص له لممارسة نشاط إعادة التمويل العقاري جنباً إلى جنب نشاط التمويل الذي يقوم به منذ إنشائه في إعطاء القروض العقارية للمواطنين لتمكينهم من شراء سكن خاص أو بنائه



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

أو زيادة الانتفاع به، وفق استراتيجية استثمار وتمويل مدروسة تحقق له الاستفادة المالية على المدى البعيد، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

2. إقرار قانون لتمكين المؤسسة العامة للرعاية السكنية تأسيس شركات مساهمة كويتية لتشييد مدنها الإسكانية خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، مع تخصيص (50%) من أسهمها للاكتتاب العام، الأمر الذي يخفف الأعباء التمويلية على خزينة الدولة ويضمن لها مورد مالي مستدام ويعود بالنفع على المواطن ويحقق فرص استثمارية للقطاع الخاص، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

3. إقرار قانون لتنظيم سوق العقار لضمان الشفافية في تحديد أسعار الأراضي والعقار وفقاً لآليات السوق وتوفير المعلومات للجمهور على نطاق واسع مع الحفاظ على الخصوصية في الوقت وذاته، وتنظيم رخص السمسرة العقارية وحصرها على الشركات الكويتية أو المواطنين، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

4. إقرار قانون لتمويل بنك الائتمان الكويتي بما يضمن توفير القروض العقارية لأصحاب الطلبات الإسكانية في المدن الجديدة ممن حصلوا على الموافقات المطلوبة للشروع في عملية البناء، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

5. إعداد دراسة فنية وموضوعية لجدوى تحويل بنك الائتمان الكويتي إلى بنك حكومي تجاري كافة الشؤون المصرفية وفق الأسس التجارية ويحظى بذات المميزات التي تتمتع بها البنوك والمصارف الكويتية الأهلية، بالإضافة إلى



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

التزامه بتقديم القروض العقارية والاجتماعية الحكومية، وذلك خلال سنة واحدة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

6. فرض هيئة القانون على نظم البناء وتفشي ظاهرة التاجير العشوائي في مناطق السكن الخاص من خلال فرق التفتيش الميدانية لرصد المخالفين والمتجاوزين وتقديم تقاريرها الدورية شهرياً لجهات الاختصاص، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

7. إصدار القرارات التنفيذية فوراً بوقف عمليات البيع والشراء في أسواق العقار بالأموال النقدية وحصرها على التحويلات البنكية أو الشيكات المصدقة الصادرة من البنوك والمصارف والشركات المعتمدة في دولة الكويت، وذلك تحسباً لعمليات غسل الأموال ومعرفة مصادرها وضماناً للشفافية (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

● الركيزة الرابعة: الصحة:

■ المستهدفات:

تعتبر الصحة العامة الحصن الحصين لسلامة المجتمع واستدامة عطاءه ونتاجيته، كما يعتبر الهاجس الأكبر للإنسان خاصة مع التقدم في العمر، وعلى الرغم من عراقة الخدمة الصحية في دولة الكويت وريادتها التاريخية في المنطقة إلا أن ثقة المجتمع بالمرفق الصحي وإدارته بحاجة إلى التجديد والتفؤول، كما أن حجم المخصصات المالية والإنفاق الحكومي على متطلبات الصحة لا ترتقي إلى مستوى الخدمة الذي يعكسه حالات الانتظار الطويلة في أقسام الطوارئ والعيادات الخارجية التخصصية ومحدودية القدرة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

وما شهدته دولة الكويت من توسعة العديد من المستشفيات وبناء عدد من المستشفيات التخصصية والمجمعات الطبية الجديدة اصطدمت بعدم توفر الكوادر الطبية والتمريضية والمهنية والفنية لتشغيلها للخدمة العامة، الأمر الذي أدى إلى لجوء الكثير من المواطنين إلى القطاع الخاص وتكاليفه الباهظة أو السعي المكثف للحصول على العلاج بالخارج، وما صاحب ذلك من اختلالات ومحسوبيات واستغلال سياسي ناهيك عن المبالغ الخيالية المخصصة للإيفاد والمقدرة بمئات الملايين، وما شابها من شبهات مالية وتشويه سمعة الدولة في أهم المراكز الطبية في العالم جراء عدم سداد مستحققاتها المالية.

لذا، يتوجب إقرار حزمة من المتطلبات التشريعية والإجراءات التنفيذية التي تساهم على استدامة الخدمات الصحية للمواطنين وتطويرها وفق أحدث المعايير العالمية ومن خلال أدوات مبتكرة تمكن الدولة على أداء التزامها الدستوري في هذا الشأن مع تخفيف الأعباء التمويلية عنها، بل وجعلها من مصادر الإيراد المتجددة لخزينة الدولة.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. إقرار قانون التأمين الصحي الشامل الذهبي لكل مواطن كويتي منذ الولادة يغطي كافة متطلبات العلاج التشخيصي والفحوصات المخبرية وصرف الأدوية في داخل دولة الكويت والخارج، بالتزامن مع تأسيس شركة مساهمة حكومية أو أكثر لهذا الغرض، وتخصيص (50%) من أسهمها للاكتتاب العام، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مقترح القانون المقدم من وزير الصحة السابق د. هلال الساير في مجلس الوزراء).

2. تحويل المستشفيات المركزية القائمة إلى شركات مساهمة حكومية لا تقل حصة الدولة فيها عن (80%) والاستعانة بأرقى المستشفيات العالمية في تشغيلها



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

وإدارتها لضمان الجودة واستدامة موارد الدولة المالية، وذلك خلال سنة من العمل بقانون التأمين الصحي الشامل.

3. إقرار قانون بتأسيس شركة مساهمة كويتية لإنشاء منطقة للصناعات الدوائية والمكاملة والتجهيزات الطبية ومخازنها ذات بعد استراتيجي لتأمين الأمن الدوائي وتنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير الفرص الوظيفية للكوادر الوطنية، على أن يخصص ما نسبته (25%) للدولة وي طرح (50%) من أسهمها للاكتتاب ويخصص (25%) منها للمستثمرين في القطاع الخاص، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

4. إقرار قانون إنشاء مركز طبي متكامل ومجهز لعلاج الإدمان على المواد المخدرة وفق المتطلبات الصحية العالمية الحديثة، وذلك خلال ثلاثة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

ثانياً: متطلبات الضمان الاجتماعي لبرنامج عمل الحكومة

● المتطلب الأول: الإصلاح السياسي:

■ المستهدفات:

الالتزام بالدستور الكويتي هو صمام الأمان الأول للاستقرار السياسي والمرجعية الوحيدة لتعاون السلطتين والخروج من أية أزمات بينهما، وما شهدته الحالة السياسية في البلاد من أزمات منذ بداية العمل بدستور 1962 يعود إلى عدم التقيد بالنصوص الدستورية والقفز على الصلاحيات المتقابلة بين السلطتين، إلى جانب التقييد على الحريات العامة وصولاً إلى إقرار التشريعات المخالفة لمبادئ الديمقراطية بما فيها إنزال عقوبة الحبس على الرأي والتعبير عنه في مختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي التقليدية منها والحديثة، بل وصل



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الأمر في ذلك إلى الحرمان الكامل من المشاركة السياسية ترشيحاً وانتخاباً في بعض حالات الإدانة على قضايا الرأي، والأهم من ذلك الاختلال الجسيم في النظام الانتخابي الذي يعد بمثابة الحق الدستوري الوحيد للأمة في المشاركة السياسية رغم كونها صاحبة السيادة في نظام الحكم الديمقراطي في الكويت ومصدر السلطات جميعاً، لذا يجب إقرار جملة من المتطلبات التشريعية وإصدار القرارات التنفيذية، في كل موضوع لا يتطلب تشريعاً، بما يضمن تقوية المؤسسات الديمقراطية، وإشراك المواطنين في صنع القرار السياسي واتخاذ، وضمان حق كل مواطن في مسائلة أي جهاز تنفيذي بالدولة إذا قصر عن أداء مهامه القانونية المناطة به.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. إقرار قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962م في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتشكيل المفوضية العليا للانتخابات لها استقلاليتها وحياديتها التامة للإشراف على ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها ومراقبة تسجيل القيود الانتخابية وإجراءات نقلها وإعداد القوائم النهائية بهذا الشأن، وذلك خلال شهر واحد من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

2. تعديل النظام الانتخابي وإقرار التصويت بالبطاقة المدنية وفق ما يقرره مجلس الأمة، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين المقدمة في هذا الشأن).

3. مناقشة قانون تنظيم الجماعات السياسية وفق ما يقرره مجلس الأمة، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

4. إقرار التعديل على القانون رقم (14) لسنة 1973م بإنشاء المحكمة الدستورية لإرجاع اختصاص "الفصل في الطعون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

وصحة عضويتهم" إلى مجلس الأمة كحق أصيل وفقاً للمادة (95) من الدستور والقانون رقم (12) لسنة 1963م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (مرفق نسخة من القانون).

5. إقرار القوانين بشأن التعديلات الخاصة بإلغاء المواد القانونية بالحبس الاحتياطي وعقوبات الحبس والحرمان السياسي في جميع التشريعات القائمة المتعلقة بالحريات العامة والتعبير وإبداء الرأي التي كفلها الدستور الكويتي بالأساس، وذلك خلال شهر واحد من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين المعنية في هذا الشأن).

6. إقرار القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981م بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة (2) من المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990م في شأن تنظيم القضاء، من أجل حماية هوية المواطنة الكويتية من خلال بسط سلطة القضاء على قضايا سحب الجنسية، وذلك خلال شهر واحد من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

7. تفعيل دور الديوان الوطني لحقوق الإنسان المنشأ وفق أحكام القانون رقم (67) لسنة 2015م للنظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها في إطار المرجعية الدستورية (من خلال قرارات تنفيذية حكومية).

8. إقرار التعديلات المطلوبة على بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لتأكيد إرادة الأمة المتمثلة بالسلطة التشريعية وتعزيز قوة المؤسسة التشريعية وشفافيتها، وذلك خلال شهر واحد من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين المشار إليها)، وهي:



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

(أ) انتخاب مناصب مكتب المجلس كافة بالتتابع وبطريق الاقتراع العلني.

(ب) إعفاء الرئيس ونائب الرئيس من منصبيهما.

(ج) انعقاد الجلسة متى اكتمل النصاب القانوني دون أن ينال من صحة انعقادها أن يكون جميع الأعضاء حاضرين من غير الوزراء.

(د) إقرار القوانين وإحالتها للحكومة.

● المتطلب الثاني: تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:

■ المستهدفات:

يعتبر النهج الجاد في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد هو المدخل الأساسي لاستدامة الإصلاح السياسي والاقتصادي، ذلك أن تفشي الفساد في المؤسسات العامة يجبر القرار السياسي والاقتصادي لتنفيذ المتنفذين وتعظيم مصالحهم وتضخم أرصدهم على حساب المال العام وخدماته الأساسية والقلق المبرر على مستقبل أبنائه، كما أن مشروع إصلاحه لن يحظى بالعم الشعبي طالما شعر المواطن بغياب النزاهة والعدالة والشفافية في إجراءاته، ومع توالي قضايا الفساد في أهم مؤسسات الدولة وكبار المسؤولين فيها وتراجع ترتيب دولة الكويت في مؤشرات ومدرجات الفساد وشيوع الوساطة والاستغلال السياسي في التوظيف والمعاملات الحكومية لا يلام المواطن إذا نظر بريية إلى مقترحات رفع الدعوم وفرض الضرائب واهتزاز ثقته في السلطات الدستورية، الأمر الذي ينعكس سلباً على متطلبات الاستقرار.

لذلك، ركز برنامج عمل الحكومة على أولوية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد والجدية في ملاحقة المتورطين فيها وبيان المصادقية في تتبع الأموال المسروقة والاستعانة بكافة الوسائل من أجل استعادتها إلى الخزينة العامة.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. الإفصاح الفوري عن الخطوات الحكومية المتخذة في ملاحقة المتهمين بقضايا المال العام وجدية استكمال التحقيقات وجمع البيانات والمستندات الكاملة بملف تلك القضايا وسلامة الإجراءات القانونية لإحالتها إلى جهات الاختصاص دفاعاً عن حقوق الدولة ومواطنيها.
2. القيام فوراً بتشكيل فريق حكومي برئاسة إدارة الفتوى والتشريع والجهات القانونية والرقابية والمحاسبية المختصة لتتبع الأموال العامة المسروقة وأموال النصب العقاري بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة عبر "مبادرة استرداد الأصول المسروقة" (StAR) "Stolen Asset Recovery Initiative" التابعة للبنك الدولي (The World Bank) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations Office on Drugs and Crime).
3. إقرار القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 1970م بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960م وبما يلائم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتجريم الرشوة للموظفين العموميين في المؤسسات الدولية أو لصالح بلد أجنبي، وذلك خلال شهر واحد من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
4. إقرار القانون بشأن نقل محاكمات المال العام، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
5. إقرار القانون بشأن تغليظ العقوبات على المال العام، وذلك خلال ثلاثة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

6. إقرار القانون بشأن تعديل الذمة المالية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
7. إقرار القانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون حماية المبلغ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
8. إقرار القانون بشأن إلغاء محكمة الوزراء ومحاكمتهم كسائر المواطنين، وذلك خلال ثلاثة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
9. إقرار القانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون إنشاء ديوان المحاسبة وتمكينه من إحالة شبهات التعدي على الأموال العامة إلى النيابة العامة، وذلك خلال ثلاثة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
10. إصدار مرسوم أميري فوراً لتطبيق الدليل الوطني لحوكمة الجهاز الإداري الحكومي بدولة الكويت الصادر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في يونيو 2019م لحين إقرار قانون في هذا الشأن.
11. إقرار القانون بشأن التعيين في الوظائف القيادية، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
12. إقرار القانون في شأن حظر تعارض المصالح، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
13. إنشاء قطاع خاص ضمن ميزانية إدارة الفتوى والتشريع له مجلس إدارة مستقل ويلحق به العدد الكافي من الموظفين المختصين ليتولى من تلقاء نفسه إجراءات استرداد الأموال المسروقة والمنهوبة والمتحصلة من جرائم الفساد، وله حق الاستعانة بالمنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

14. إنشاء مؤشر رسمي وطني لمدرجات الفساد يشترك في إعداده الهيئة العامة لمكافحة الفساد وديوان المحاسبة بما يخلق رادعاً وضغطاً اجتماعياً بنّاءً على المدى البعيد في تعزيز ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

• المتطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي:

■ المستهدفات:

لا يعتبر الاقتصاد الكويتي بشكله الحالي مستداماً، وباتت معيشة الرفاه التي عاشها الكويتيون منذ اكتشاف النفط مهددة بالزوال في ظلّه، وما تشهده التغييرات الديموغرافية المحلية والتحويلات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، والتوجه العالمي للتحول من الطاقات الهيدروجينية الناضبة إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والهزات المتفرقة في السنوات الماضية كالأزمة المالية العالمية في عام 2008 وانهيار أسعار النفط وجائحة فيروس كورونا، والهزات والتحديات المقبلة التي يصعب التنبؤ بها مستقبلاً تنذر جميعاً بأخطار حقيقية لاقتصادنا الوطني قد تفضي إلى تغيير جذري في حياة الكويتيين وعلاقتهم بالدولة واطمئنانهم لرفاه أجيالهم القادمة، إلا الاستثمار الأمثل للموارد وفي مقدمتها المورد البشري الكويتي وتوفر الإدارة الرشيدة المؤتمنة على الأموال العامة وحسن تدبيرها وبناء اقتصاد وطني مستدام قائم على الإنتاج الحقيقي وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية هو الضمان الوحيد لمفهوم الاستقامة التي تحظى في ظلها استدامة الرفاه.

ولتحقيق متطلبات بيئة الاستدامة الاقتصادية يجب إقرار مجموعة متكاملة وحازمة من التشريعات والقرارات التنفيذية في كل موضوع لا يتطلب تشريعاً لخلق اقتصاد وطني منتج يؤدي فيه القطاع الخاص دوره الحقيقي ويدفع ضرائب



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

عادلة عن أرباحه ويتلقى مزايا تفضيلية عندما يساهم فعلياً في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، مع تطوير أداء أعمال الجهات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي وإنشاء شركات تجارية مملوكة للدولة أو بمساهمات عامة يكون عموم المواطنين مؤسسين فيها بما يضمن حسن استغلال ثروات البلاد ويزيد من دخلها الوطني ويرفد خزينة الدولة بعوائد مالية وتحويل عجز الميزانية إلى فائض من خلال تنويع مصادر الدخل بجانب رفع مستوى معيشة المواطنين واستدامة الرخاء لهم وحماية الأموال العامة.

■ الإجراءات المطلوبة:

أولاً: القطاع الخاص:

1. إقرار قانون للأمان الوظيفي لموظفي القطاع الخاص، يضمن لهم فيه التزام أرباب العمل بمنح علاوات دورية للموظفين الكويتيين على أساس تقييم إنتاجيتهم السنوية، وحقوقهم في الإجازات الدراسية، وضمان التسهيلات المالية عند اقتراضهم من البنوك، وساعات عملهم الأساسية والإضافية ومكافآتهم عليها، وحمايتهم من التسريح القسري أو الاستغناء عنهم، وربط المزايا التفضيلية التي تمنحها الدولة للقطاع الخاص بتحقيق هذه المتطلبات وسرعة توظيف المواطنين المؤهلين والإحلال الوظيفي للوظائف القابلة للتكويت ومدى إنجاز دورها المطلوب منها سنوياً في خطط التنمية الاقتصادية المعتمدة، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين الخاصة بهذا الشأن).

2. إقرار قانون ضريبي متكامل يشمل أرباح الشركات الكويتية والأجنبية ومتعددة الجنسيات العاملة في دولة الكويت، يبين فيه كيفية تحصيلها والنسب المقررة عليها وآليات التعامل مع حالات التهرب الضريبي وعقوباتها، وإلغاء المرسوم رقم (3) لسنة 1955م وتعديلاته بشأن ضريبة الدخل الكويتية واستبداله



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

بآخر يواكب اقتصاديات السوق الحرة والتشريعات الضريبية العالمية، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين الخاصة بهذا الشأن).

3. إعداد دراسة فنية وموضوعية عاجلة في غضون ستة أشهر بالاستعانة بمكاتب استشارية عالمية معتمدة لجدوى المردود الاقتصادي لهيئة الشراكة بين القطاع العام والخاص منذ تأسيسها، مع إعادة العمل بنظام (البناء والتشغيل والتحويل) (BOT) (Build-Operate-Transfer) لتعزيز دور الدولة كمنظم ومشرف ومراقب على مواردها الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف خططها التنموية.

ثانياً: مؤسسات القطاع الحكومي ذات الطابع الاقتصادي:

1. تطوير أداء مؤسسات القطاع الحكومي ذات الطابع الاقتصادي غير النفطي ومنها على سبيل المثال (مؤسسة الموانئ الكويتية، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، الهيئة العامة للصناعة) لرفد خزينة الدولة بنصيبها من أرباح تلك الجهات سنوياً من خلال برامج اقتصادية معتمدة في ميزانيات تلك الجهات التي تعتمد سنوياً من مجلس الأمة ومحدد فيها نسب النمو الاقتصادي في أعمالها وأرباحها بشكل دقيق، مع ربط التجديد للقياديين في تلك الجهات ومكافاتهم السنوية بتقييم سنوي يعلن عنه مجلس الوزراء، ووضع آلية لإعفائهم من مناصبهم إذا أخفقوا في تحقيق ما هو مطلوب منهم أثناء شغلهم للمنصب.

2. تطوير أداء القطاع النفطي الحكومي لرفد خزينة الدولة بنصيبها من أرباح الصناعات البترولية بدلاً من الاعتماد على مبيعات النفط الخام كمصدر شبه كلي للدخل العام للدولة من خلال برامج اقتصادية معتمدة في ميزانية مؤسسة البترول الكويتية التي تقرر سنوياً من قبل مجلس الأمة ومحدد فيها نسب النمو الاقتصادي



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

في أعمالها وأرباحها بشكل دقيق، مع ربط التجديد للقياديين ومكافآتهم السنوية بتقييم سنوي يعلن عنه مجلس الوزراء، ووضع آلية لإعفائهم من مناصبهم إذا أخفقوا في تحقيق ما هو مطلوب منهم أثناء شغلهم للمنصب.

ثالثاً: تحسين إدارة أملاك الدولة العقارية:

1. إلغاء المرسوم بالقانون رقم (105) لسنة 1980م وتعديلاته في شأن نظام أملاك الدولة وكافة التشريعات المتناثرة والقديمة عن أملاك الدولة العامة والخاصة واستبداله بتشريع جديد يتناسب مع الواقع الحالي، ويتولى تنظيمها وطرق إدارتها والرقابة عليها وإيقاع الجزاءات على المتعدين عليها جهة مركزية واحدة، مع تعظيم الاستفادة منها في تنمية الإيرادات غير النفطية لتشكل نسبة مؤثرة تتناسب مع قيمتها السوقية المليارية على أسس اقتصادية توازن بشكل منطقي ومعقول بين جميع الأطراف (الدولة، المستثمر، المستفيد النهائي)، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين الخاصة بهذا الشأن).

2. قيام وزارة المالية بدور فعال وجاد في تولي مسؤولية حصر وتقييم جميع الموجودات العقارية للدولة لإظهارها في القوائم المالية في الميزانية العامة للدولة بشكل عادل، ومشفوعة بالإيضاحات اللازمة حول نوعيتها وتصنيفاتها المختلفة وعلى رأسها معرفة الأصول العقارية المولدة للنقد وغير المولدة للنقد لتسهم في تنظيم العائد المالي منها ومعرفة اختلالاتها أثناء مرحلة تشغيلها لتحسين كفاءة التعامل معها، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

3. الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لمعرفة ما يطرأ على موجودات الدولة العقارية من تغييرات مختلفة بشكل لحظي وفوري لإحكام الرقابة عليها



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

وتقديم تقارير نصف سنوية بشأنها، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

رابعاً: إعادة هيكلة القطاع العام ومصرفاته:

1. التقدم بمشروع قانون حكومي متكامل موضح فيه الجدول الزمني بما لا يجاوز (3) سنوات لدمج جميع الجهات الحكومية ذات الاختصاصات المتشابهة والمتشابهة لترشيح الهيكل الحكومي، مع حفظ حقوق العاملين الكويتيين بذات المرتبات والمزايا التي كانوا يتقاضونها سابقاً كحد أدنى في الجهات التي سيتم دمجها تحت كيان واحد.

2. إعداد قاعدة بيانات مالية شاملة تحت إدارة وزارة المالية وإشرافها لضمان تدفق الدعم بأنواعها للمواطنين ضمن شبكة أمان اجتماعي مقسمة على شرائح تراعي فيها الدخل السنوي للفرد وحجم أسرته وجميع العناصر اللازمة لتقييم مدى الحاجة لتلقي الدعم في المقام الأول، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

3. الانتقال إلى هيكل رواتب موحد لجميع المعيّنين الجدد من موظفي الدولة في سائر الجهات الحكومية من موظفين أو قياديين سواء كانوا خاضعين تحت مظلة ديوان الخدمة المدنية أو في جهات تنظم شؤونها المالية قوانين خاصة بها لإنهاء ظاهرة الفروقات الملحوظة في المرتبات الحاصلة حالياً ليكون استحقاق الراتب على مدى تماثل ظروف العمل وليس على مسمى الجهة الحكومية، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

4. إعداد دراسية فنية وموضوعية عاجلة لجدول زمني يحدد نسبة تخفيض اعتماد الدولة سنوياً على صادرات النفط الخام كمورد رئيسي وشبه وحيد للدخل الوطني مع تغطية نفس النسبة من مصادر الإيراد المستدامة وصولاً إلى تحديد



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الأقصى للإيرادات النفطية بنسبة لا تتجاوز (30%) حتى تاريخ رؤية الكويت سنة 2035 واعتمادها كاستخراجية وطنية للدولة، وذلك خلال سنتين من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

5. اعتماد سياسة وطنية لتحديد نسب إنتاج الطاقة الكهربائية سنوياً من المصادر المتجددة تصاعدياً للوصول إلى نسبة لا تقل عن (60%) حتى تاريخ رؤية الكويت سنة 2035، وذلك خلال سنتين من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

خامساً: الشركات التي تساهم في ملكيتها الدولة والمواطن:

1. تطوير أداء جميع الشركات الحكومية وتصفية المتعثر منها من خلال اعتماد برامج اقتصادية محدد فيها نسب النمو الاقتصادي في أعمالها وأرباحها بشكل دقيق، مع ربط التجديد لمجالس الإدارات والقياديين في تلك الشركات ومكافآتهم السنوية بتقييم سنوي يعلن عنه مجلس الوزراء، ووضع آلية لإعفائهم من مناصبهم إذا أخفقوا في تحقيق ما هو مطلوب منهم أثناء شغلهم للمنصب، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

2. استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ذات التاريخ التشغيلي الناجح لإشراكها في تأسيس شركات مساهمة عامة تمتلك الدولة حصة من رأس مالها ونسبة لا تقل عن (50%) للمواطنين لإدارة موارد الدولة وفرصها الاستثمارية مثل الصناعات الدوائية والغذائية، والمشروعات السياحية والترفيهية، المستودعات الجمركية، المدن الإسكانية، المدن منخفضة التكاليف، بريد الكويت، التأمين الصحي، وغيرها من الأنشطة الواعدة اقتصادياً، بما يعود على المواطن وخزينة الدولة بالنفع ويزيد من إنتاج القطاع الخاص وينمي نشاطه مع خلق فرص وظيفية للمواطنين ومواكبة مخرجات التعليم لسوق العمل ضمن معادلة اقتصادية



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

متزنة تحفظ حقوق جميع الأطراف، وتعزيز مبدأ الادخار عبر اکتتاب الدولة عن المواطنين القصر لتكون تلك الاکتتابات وعوائدها المالية عوناً لهم في المستقبل عند بداية مشوارهم العملي، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين الخاصة بهذا الشأن).

3. إقرار قانون إنشاء شركات حكومية أو مساهمة كويتية بشأن تحويل النفط الخام إلى مشتقات نفطية للمساهمة في تخفيض تكلفة استيراد المشتقات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوسع في الصادرات وتعظيم إيرادات الدولة من خلال تصدير المشتقات النفطية كأحد مصادر تنويع الدخل الرئيسية وتمويل الميزانية العامة للدولة وخلق فرص وظيفية للمواطنين بما يتناسب مع مخرجات التعليم وتوجيهها لسوق العمل، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

4. إقرار قانون إنشاء الهيئة العامة للصناعة وفق معايير عالمية في جودة الإنتاج والتسكين الصناعي والتكامل الصناعي الخليجي وتحفيز الصادرات الوطنية وخلق فرص وظيفية للمواطنين وتأمين موارد مالية إضافية للدولة، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

● المتطلب الرابع: الارتقاء بالسلطة القضائية:

■ المستهدفات:

إقرار المتطلبات التشريعية لمواكبة المستجدات المتخذة عالمياً في تطوير المرفق القضائي بما يعزز ثقة المواطنين في منظومة العدالة وزيادة فاعليتها والارتقاء بأدائها ضماناً للنزاهة وتكريساً لمبدأ سيادة القانون.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

■ الإجراءات المطلوبة:

1. إقرار قانون إنشاء المحكمة الدستورية العليا وبيان نظامها واختصاصاتها وتركيبية مجلسها بما يضمن عدم التأثير عند نظرها للمنازعات القانونية بالوقائع السياسية التي تخالطها، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
2. إقرار قانون مخاصمة القضاء، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
3. إقرار قانون إنشاء مجلس قضاء الدولة مختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء وصياغة مشروعات القوانين واللوائح، وذلك خلال ستة أشهر من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

ثالثاً: البنية التحتية لضمان الاجتماعي لبرنامج عمل الحكومة

● المحور الأول: المتقاعدين:

■ المستهدفات:

رفع المستوي المعيشي للمتقاعدين بما يتناسب مع متطلبات العمر ومرحلة الشيخوخة.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. إعادة النظر في نظام استبدال المعاشات التقاعدية وقيمة الاستبدال وجعله تحت رقابة البنك المركزي بسبب الفوائد الفاحشة المفروضة على قيمة الاستدلال، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

2. إقرار رفع قيمة علاوة المتقاعدين إلى (75) دينار والتي تعتبر الزيادة الوحيدة في معاشهم التقاعدي كل (3) سنوات.

● المحور الثاني: المرأة:

■ المستهدفات:

تشكل المرأة الكويتية نصف المجتمع وتشاطر الرجل في قوة العمل، الأمر الذي يتطلب دعم وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وعدالة المنافسة في الوظائف الإشرافية والقيادية، ومعالجة أوجه القصور في الرعاية الإسكانية الخاصة بالمرأة، والنظر في قضايا أبناء الكويتيات.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. النظر في قانون الجنسية الكويتية الصادر بالمرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م وتعديلاته بشأن أبناء الكويتيات، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

2. النظر في قانون الرعاية السكنية رقم (47) لسنة 1993م وتعديلاته والقوانين المرتبطة بشأن المرأة الكويتية، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

3. النظر في قانون العمل بالقطاع الأهلي (6) لسنة 2010م بشأن المرأة الكويتية يتضمن حظر تشغيل النساء في العمل الليلي، وفي الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحياً أو الضارة بالأخلاق، ومنح إجازة الوالدية وإجازة الأبوة، وحظر فصل العاملات الحوامل، واستحقاق المعاش التقاعدي للأب المتوفى، والمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين الخاصة بهذا الشأن).



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

● المحور الثالث: الشباب:

■ المستهدفات:

تمثل الفئات الشبابية الشريحة الأوسع في التركيبة السكانية الكويتية التي تعد عصب المجتمع وعماد المستقبل فيه، وتعدد احتياجات الشباب وتتنوع متطلباتهم وطموحاتهم ومجال العناية بهم وتأهيلهم كأهم مورد وطني قابل للاستثمار، مما يتطلب معه اعتماد استراتيجية وطنية للشباب بجنسيه وتحديد أوجه القصور ومكامن الخلل في القطاعات الحاضنة لهم وحصر المشاكل التي يمكن إيجاد حلول واقعية لها وتبنيها.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. تطبيق الاحتراف الكامل للاعبين في الألعاب الجماعية كمرحلة أولى وفق خطة زمنية محددة ثم الانتقال للمرحلة الثانية ليشمل الألعاب الفردية وزيادة عدد الأندية وإمكانية مساهمة الدولة عن طريق تخصيص نسبة من الأسهم في الأندية بعد طرحها للاكتتاب العام، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

2. دعم فرص الاستثمار للأندية لزيادة الإيرادات مع منح الأولوية في الاستثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يسهم إيجاباً أيضاً على القطاع الخاص وينعكس على القطاع التجاري دعماً لفئة الشباب بشكل خاص، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

3. إقرار القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2010م في شأن العمل في القطاع الأهلي لتمكين العاملين في الشركات من اللجوء الى المحكمة العمالية في حال انتهاك حقوقهم العمالية المبينة بالنظم الأساسية الداخلية أو في



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

لوائح الموارد البشرية في الشركات، وإعطاء العامل الحق بالتظلم والشكوى من القرارات الإدارية داخل الشركات العاملة بالكويت والتي لا يرتبها قانون العمل أو عقد الاتفاق العمالي، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

4. إقرار القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979م في شأن الخدمة المدنية للسماح للموظف الحكومي باستخراج رخصة تجارية يمنح بموجبها إجازة تفرغ تجاري براتب محدد ولفترة زمنية محددة، ويُمكن بعدها من الاختيار تدريجياً بين الوظيفة والقطاع التجاري الحر، مما يخفف الضغط الوظيفي والمالي على القطاع الحكومي ومحاربة البطالة المقنعة وتحريك عجلة الاقتصاد بشكل شفاف وآمن، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).

• المحور الرابع: مكافحة الجريمة والمخدرات:

▪ المستهدفات:

التصدي لكافة أنواع الجريمة والمخدرات وتعاطيها والتجارة فيها من أخطر المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة بمختلف أجهزتها المعنية حفاظاً على الأمن والاستقرار المجتمعي، وبقدر تراجع معدلات الجريمة ترتقي مؤشرات الاستثمار البشري وقوة الإنتاج، وتعود مسببات الجريمة إلى عوامل اجتماعية وثقافية والبيئة الحاضنة لها بالإضافة إلى ضعف أو تراخي المؤسسات المسؤولة أو القائمين عليها، كما تتطلب وسائل مكافحة الجريمة التوعية المجتمعية والعمل الميداني والجهود الاستباقية لمنعها إلى جانب تحديث التشريعات لمواكبة طرق الجريمة المتطورة بفضل التقنيات العلمية الحديثة.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

■ الإجراءات المطلوبة:

1. تعديل القانون رقم (31) لسنة 2008م بشأن فحص ما قبل الزواج بإضافة فحص المواد المخدرة من ضمن الفحوصات الإجبارية لما قبل الزواج، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
2. إلزامية الفحوصات الطبية المطلوبة لإصدار التأشيرات بأنواعها وتجديد إقامة الأجانب بإضافة فحص المواد المخدرة بشكل دوري، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).
3. تعديل القانون رقم (74) لسنة 1983م بشأن مكافحة المخدرات بتفويض وزير الصحة بتنقيح جداول المواد المخدرة بقرار وزاري دون الحاجة الى تعديل تشريعي في كل مرة تظهر مواد مخدرة جديدة، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).
4. تعديل القانون رقم (74) لسنة 1983م بشأن مكافحة المخدرات لتمكين أقرباء المدمن من تسليمه للعلاج إضافة إلى التفريق بين الحدث والبالغ في مراكز العلاج، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مشروع بقانون مقدم من الحكومة).
5. إقرار قانون تأسيس شركة مساهمة حكومية بإنشاء مراكز علاج وتأهيل المدمنين، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مشروع بقانون مقدم من الحكومة).



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

6. توفير فرص وظيفية للمدمن المتعافي في مراكز علاج الإدمان بمسمى (مرشد علاجي)، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

7. إنشاء قاعدة بيانات الكترونية للعلاجات التي تحتوي على مواد مصنفة ضمن جداول المواد المخدرة والسيطرة على منافذ البيع والتوزيع من خلال ربطها بهذه القاعدة البياناتية، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

8. زيادة قوة الشرطة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية وإنشاء فروع لها في كافة المحافظات وإعادة افتتاح مكاتب خارجيه لها في الدول المصدرة للمواد المخدرة، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

9. ربط الإدارة العامة للجمارك مع الإدارة العامة للمنافذ في وزارة الداخلية لزيادة فرض السيطرة على تفتيش المنافذ وتهيئة أماكن خاصة لأجهزة الفحص واستخدام الكلاب البوليسية في التفتيش لضمان كفاءة عملها ونتائجها، وحصر العاملين عليها بالكوادر الكويتية دون غيرهم، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

10. استحداث منهج دراسي متكامل في المرحلة التعليمية الثانوية لنشر الثقافة القانونية ورفع الوعي الطلابي والمجتمعي والمساهمة في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات وارتفاع معدلات الجريمة بين فئة الشباب، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

11. تنظيم حملات إعلامية مكثفة بالتعاون بين وزارة الإعلام والمراكز الإعلامية الخاصة وجمعيات النفع العام المختصة بصفة دورية نصف سنوية



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

لنشر الثقافة القانونية ورفع الوعي المجتمعي والمساهمة في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات وارتفاع معدلات الجريمة، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

12. استحداث إدارة تابعة لوزارة الداخلية تحت مسمى (إدارة حماية الشهود والمبلغين) وذلك بهدف توفير الحماية اللازمة لهم فيما يخص مختلف أنواع الجريمة، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

13. استحداث دائرة خاصة في المحكمة الكلية لجرائم القتل بهدف الاستعجال في البت بهذه الدعاوى القضائية لما لها من آثار رادعة ونتائج توعوية على المجتمع، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

14. استحداث دائرة في المواد المستعجلة للبت في التظلمات الخاصة بالإجراءات الجزائية المرتبطة في أي دعوى جزائية تحت التحقيق والتصرف، وذلك خلال ستة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

● المحور الخامس: معالجة أوضاع غير محددى الجنسية:

■ المستهدفات:

من أبرز التحديات التي تواجهها الدولة على محك حقوق الإنسان أخلاقياً ومدنياً هو ما آلت إليه الأوضاع المعيشية والمعاناة اليومية لفئة غير محددى الجنسية، وهي شريحة تضم عشرات الآلاف من البشر ممن توارثوا الكويت أباً عن جد وطناً، ولدوا على أرضها ودفنوا في ثراها، وخدموا في مختلف مؤسساتها وائتمنوا على أمنها فحملوا من أجلها السلاح وضحوا بأرواحهم ودمائهم في



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

سبيلها وانصهروا في نسيجها الاجتماعي أزواجاً وزوجات وأمهات وأبناء عبر تسلسل تاريخي متواصل بلغ الجيل الرابع والخامس.

ولقد ساهم التراخي الحكومي على مدى عقود طويلة من الزمن في عدم معالجة هذا الملف، والرهان على عامل الزمن دون رؤية واضحة وحلول واقعية مبنية على أسس قانونية سليمة، في استفحال هذه الظاهرة وتفاقم مشاكلها وتداخل تعقيداتها واختلاط أوراقها، فتحوّلت إلى عبء ثقيل على حساب سمعة الكويت ومكانتها الإعلامية ورصيدنا العالمي إضافة إلى التبعات والنتائج التي قد تحملها هذه المشكلة في طياتها على مختلف الأصعدة سياسياً وأمنياً واجتماعياً.

وبات من الضروري إقرار المتطلبات التشريعية التي تطوي من خلالها هذا الملف بشكل جذري على أسس إنسانية واجتماعية وأخلاقية تراعى فيها مصلحة الدولة في الاستثمار البشري لهذه الشريحة وجوانب الاستقرار في المجتمع الكويتي.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. إقرار قانون الحقوق المدنية والإنسانية لغير محددى الجنسية بما يضمن لهم ولأسرهم الحياة الكريمة لحين الفصل النهائي في استحقاقات التجنيس، وذلك خلال ثلاثة شهور من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين المقدمة في هذا الشأن).

2. إقرار قانون لمستوفي شروط التجنيس من غير محددى الجنسية من المتواجدين والمقيمين في الكويت عام 1965 وما قبل وفروعهم وأبناء الكويتيات ومن أسدى خدمات جليلة للدولة والمشاركين في الحروب العربية وحرب تحرير دولة الكويت وعوائل الشهداء، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القوانين المقدمة في هذا الشأن).



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

● المحور السادس: الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني:

■ المستهدفات:

إقرار المتطلبات التشريعية الخاصة ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني على المستوى الوطني وتطويرها وتنظيمها لحماية الدولة من تهديدات الفضاء السيبراني ومواجهتها بكفاءة وفاعلية بما يضمن استدامة العمل والحفاظ على الأمن الوطني وسلامة الأشخاص والممتلكات والمعلومات وقواعد البيانات السيادية للدولة وحصر الإشراف عليها وتشغيلها وتخزينها بكوادر كويتية.

■ الإجراءات المطلوبة:

1. إقرار قانون إنشاء المجلس الوطني للأمن السيبراني، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (مرفق نسخة من القانون).
2. الإيفاد في بعثات دراسية للتخصص في علوم الأمن السيبراني مع فتح مجال التخصص في هذا الفرع المعرفي في مؤسسات التعليم العالي وتنظيم الدورات التدريبية للكادر الكويتي وتحفيزهم للعمل في هذا المجال، وذلك خلال سنة من العمل ببرنامج عمل الحكومة (وفق قرارات تنفيذية حكومية).

● الخاتمة:

إن ما ورد في هذا البرنامج لا يلغي ما عداه من أولويات وطنية أخرى لم يرد ذكرها فيه كالارتقاء بالخدمات العامة وتطوير مرافق الدولة وسياسة العلاج بالخارج والرقابة على أسعار المنتجات ونسب التضخم وغلاء المعيشة وغيرها من القضايا التي تتطلب في مجموعها توجيه مؤسسات الدولة - كل فيما يخصه - لوضع استراتيجيات عمل محددة المدة تحت رقابة البرلمان ومحاسبته إعمالاً لمبدأ المسؤولية لإعادة بناء مرتكزات الدولة على أحدث معايير الحوكمة



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

والمعلوماتية والاقتصاديات الرائدة والتجارب الناجحة والتي لن تؤتي ثمارها إلا على المدى المتوسط.

كما يجب التأكيد على تعاون الحكومة مع مجلس الأمة فيما يخص أولويات السلطة التشريعية والأغلبية البرلمانية فيما تراها من أولويات تشريعية غير الواردة في برنامج عمل الحكومة لمناقشتها في اللجان المختصة وتحت قبة البرلمان، وبما يعكس الاستعداد للعمل الجاد بكل مسؤولية لتلبية طموحات المواطنين وتحقيق ريادة الدولة وتحويلها من إدارة بيروقراطية إلى منظم ومراقب للخدمات المقدمة في إطار اقتصاد منتج يسوده استثمار ناجح في موارد الدولة البشرية والمادية ضمن خطة زمنية واضحة تؤخذ فيها بعين الاعتبار مبادرات ومقترحات أبناء الكويت في رسم معالم بلدهم التي سبق نشر تقرير نهائي عما طرح في مؤتمر (شركاء في الإصلاح والبناء) المنعقد خلال الفترة من 26-29 سبتمبر 2021، ومتضمناً التوصيات المقترحة تطبيقها لمعالجة الاختلالات التي تواجهها دولة الكويت على الصعيد (الاقتصادي، الإسكاني، الصحي، الشباب والتوظيف، مكافحة الفساد وارتفاع معدلات الجريمة، التعليم، قضايا المرأة).

قال تعالى (إِنَّ يَعْلَمُ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِيكُمْ خَيْرًا)